

فاتح

اذا غاب زوج المرأة غير النافذة كان لها وضع النكاح بشرط اهدائها ان لا يترك لها
 نفقة ولا منقفا ولا مال له حاضرا تبتها ان يكون مفسرا بنفقة الا ان يشهد
 الاقارب على هذه الشهادة ولو باسناد صحيح لما علموه من حاله وهذا الشرط يختلف فيه
 ففاضل ارباب الصلح وكثيرون انه متى تعدت نفقة من كان لها الفصح مفسرا كان
 او مؤسرا فالتمها ان يثبت ذلك لدى قاضي او محكم ويختلف المرأة بعد ذلك على صدق الشهود
 وعدمه ما لم يبد لها فان نفقة شالقا هي والحكم بحلها او غير ذلك من الرفع الذي كان قال
 لا يخرج لك حتى يعطني ما لا استقلت بالفسخ للضرورة ونفقة ظاهرها وكذا باطنها وبعد
 ثبوت ذلك تحمل الزوجة ثلثة ايام ثم بعد ذلك لا يصح المراجعة القاضى وهي باذنه يعلم
 صورة ما يكتبه بوجهه لعل فلو ان وفلانة معرفة شرعية وشهدت ذلك بانها رجعت
 ستا كان نكاح صحيح شرعي رخص الزوج بالزوج واستولدها على فراش اولاد او يسميهم
 ان كان بينهما اولاد وان كان لم يدخل بها فيقول وانها رجعت لفسخها عليه فاستتم من
 القول بان كان كذلك ثم انه سافر عنهما من مدح كذا وكذا واعان عنها القبية الشرعية
 من مخرج زيد على كذا سنة او اقل فثبت على تاريخ وانها مضية على طاعة ملازمة للمسلمين
 الذي تركها فيه ولم يترك نفقة ولا منقفا ولا اهلها بنفقة وانها عازرة عن الموصل
 لنظر ما يجب اهلها من جنته ومن جهة احد سببه وانما يستمر الغيبة الى ان وان قصر
 مفسر ولقد ان حلقت الزوج على صدق الشهود وعزم ما الصق يدنها طقت من كمال الرضى
 ان يفسخ نكاحها من عصمة او يكفها من ذلك فامر لها بحكم النكاح المنة ثلثة ايام وانها
 يوم كذا تم في اليوم الرابع من المدة حضرت واعادت الرسول للحكم المشارة ليدفعها ووجدها
 بالامر ان صدرت فات لا ذلك فاستحازاه وكلها من فسخ نكاحها المنة ثلثة ايام
 لصرح لفظها فسخت نكاحها من عصمة زوجها فلان المنة كورتم سالت من الحكم ان يحكم
 لها بذلك فاجابها وانما على نفسه بثبوت ذلك عنده والحكم بوجوبه كما يصح بانزاعها
 تحريمه وقت كذا